أخبار اليوم المغربية
15/12/09

حرزني: المجلس يدرس مذكرة للرقابة على الأجهزة الأمنية

■ امبارك امرابط ■

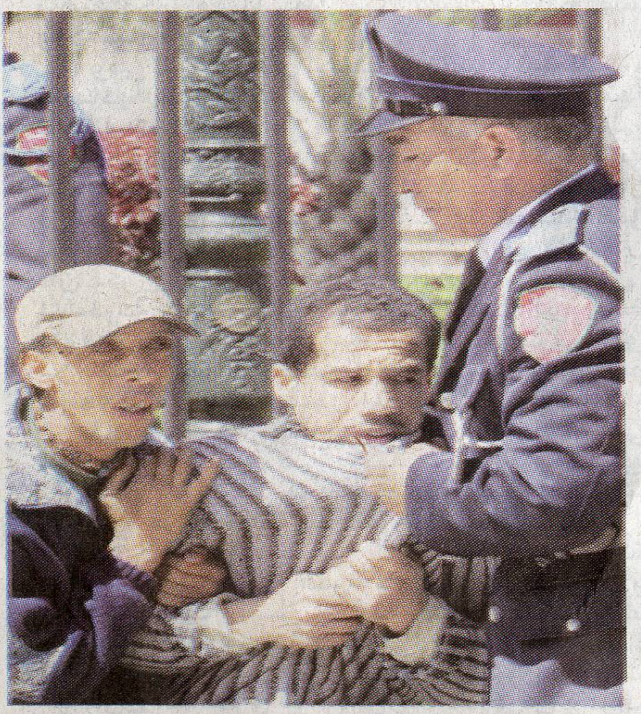

تعهد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بأن المجلس سيرفع «في الأسابيع المقبلة» مذكرة وصفها بـ«المتكاملة» ستسمح بالحد الأدنى لمراقبة الأجهزة الأمنية، وفقا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وكشف حرزني، في حوار خص به «أخبار اليوم»، أن المجلس سيعقد «خلوة» في القريب العاجل حول قطاع الصحافة والإعلام، الذي يشهد توترا شديدا بين المهنيين والسلطات، و«سينتج رأيا مفصلا» في الموضوع سيتم طرحه على المعنيين بالأمر.

ونفى أن يكون المجلس غاب عن الاهتمام بهذا القطاع، موضحا أنه ابتعد مؤقتا عن الخوض في قضايا الصحافة بطلب من فدرالية الناشرين، التي «كانت تفضل أن يبقى المجلس بعيدا عن الموضوع مادام النقاش كان منذ سنوات بين المهنيين ووزارة الاتصال». وتابع أن المجلس قرر التدخل في هذا الملف بعد أن تبين أنه «لم يعالج إلى حد الساعة».

وبخصوص الإرهاب، قال إنه يطرح مشكلا فلسفيا وأخلاقيا عميقا جدا، متسائلا: «ما هو الأمر الأهون: أن يتم خرق القانون بشكل طفيف أم يموت العشرات من الأبرياء؟». وأبرز أن محاربة الإرهاب تفرض «واحد النوع» من تليين المقتضيات القانونية، مشددا على أن هذا التليين يبرره «اعتبار حقوقي سام وهو الحفاظ على حياة الناس».

واعتبر أن الإصلاح الدستوري ليس من اختصاص المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بل من اختصاص الأحزاب السياسية والسلطة السياسية.

● نص الحوار ص 5

أخبار اليوم المغربية
15/12/09

قال إن محاربة الإرهاب تفرض تأمين المقتضيات القانونية، وهذا يبرره اعتبار حقوقي وسام وهو الحفاظ على حياة الناس

حرزني : سنقدم مذكرة تسمح بمراقبة الأجهزة الأمنية

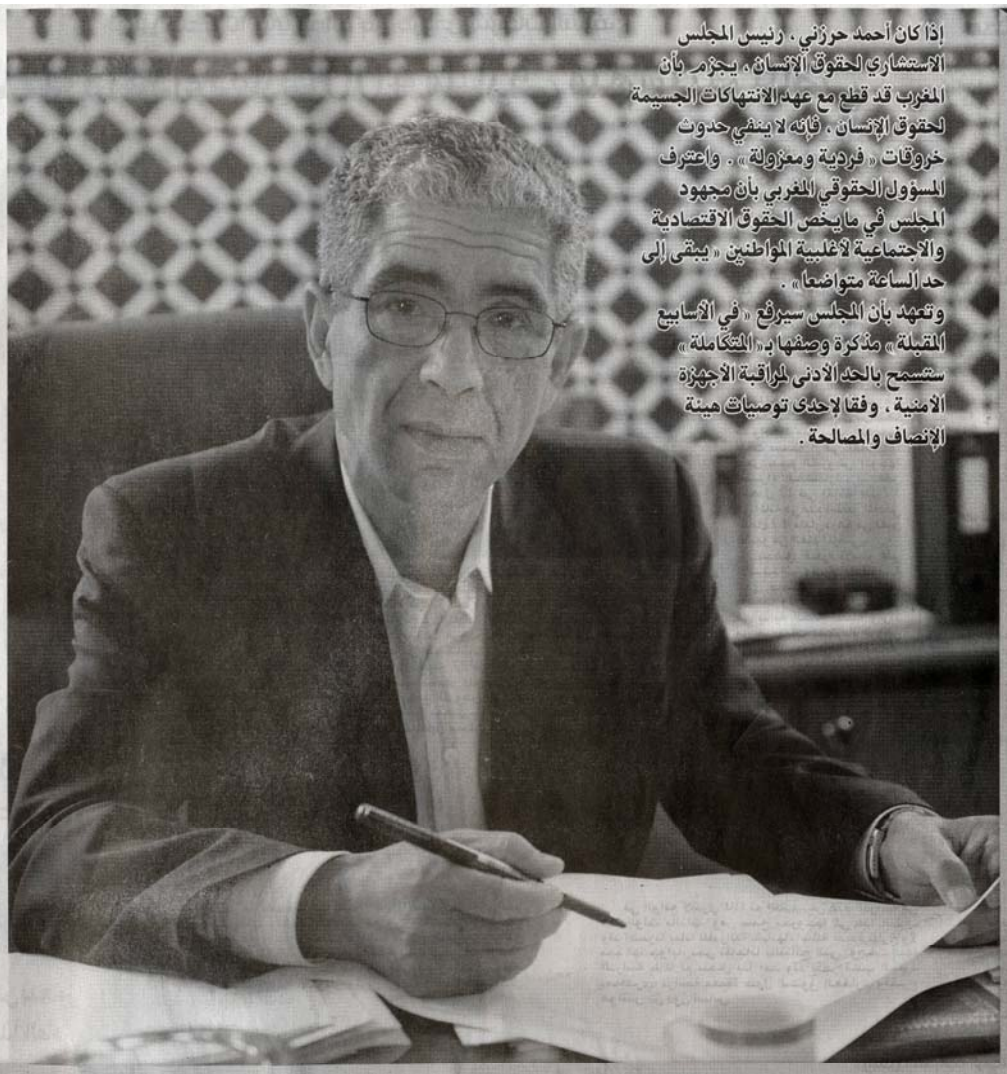

إذا كان أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يجزم بأن المغرب قد قطع مع عهد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنه لا ينفي حدوث خروقات «فردية ومعزولة». واعترف المسؤول الحقوقي المغربي بأن مجهود المجلس في ما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المواطنين «يبقى إلى حد الساعة متواضعا».
وتعهد بأن المجلس سيرفع «في الأسابيع المقبلة» مذكرة وصفها بـ«المتكاملة» ستسمح بالحد الأدنى لمراقبة الأجهزة الأمنية، وفقا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

> قررنا في آخر اجتماع للجنة تنسيق أشغال المجلس تنظيم خلوة في موضوع الصحافة بعد أن اشتد التوتر بين المهنيين والسلطة

> ننتظر التوصل هذه الأيام بالأجوبة النهائية عن تحاليل الحامض النووي التي قمنا بها على بعض حالات مجهولي المصير

أخبار اليوم المغربية
15/12/09

■ حاوره امبارك امرابط ■

□ في رأيكم، ألم يكن ممكنا للسلطات المغربية التصرف بشكل مختلف في قضية أميناتو حيدر، كاللجوء إلى القضاء مثلا، وتجنب كل هذه الزوبعة المثارة حاليا حول هذا الموضوع؟

● من الناحية الإدارية الصرفة، أعتقد أن تصرف السلطات بالمطار في قضية أميناتو حيدر كان سليما. فهناك إجراءات يعمل بها في كل مطارات العالم، إذ يطلب من كل المسافرين، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، ملء استمارة الدخول، وتتضمن هذه الاستمارة بالضرورة خانة خاصة بجنسية المسافر يجب عليه فرضا ملؤها. لنفرض مثلا أن فرنسيا عاد إلى بلده وعند ملء هذه الاستمارة وضع في خانة الجنسية «كورسيكي» وليس «فرنسي»، هل تعتقد أن السلطات الفرنسية كانت ستتغاضى عن الأمر؟ أنا لا أعتقد ذلك. تصور كذلك أن إسبانيا نزل بمطار مدريد وبدل أن يضع في خانة الجنسية بهذه الاستمارة «إسباني» كتب «باسكي»، لا أعتقد أن السلطات الإسبانية كانت ستغض الطرف عن ذلك.

□ لماذا سارع المجلس الاستشاري إلى عقد لقاء خاص لإبداء رأيه واتخاذ موقف من هذه القضية، ولم يقم بنفس الأمر في قضايا ملحة أخرى مثل التوتر الشديد بين الصحافة المستقلة والسلطات؟

● دعني أوضح أولا أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يعقد جلسته الخاصة بسبب ما حصل مع أميناتو حيدر ولا بسبب أي مسألة محددة أخرى. لقد اجتمع المجلس لأنه لاحظ أنه في المدة الأخيرة تكثف الخطاب الذي يتلبس بلبوس حقوق الإنسان لضرب المغرب والتشكيك مجددا في مغربية الصحراء، هذه هي أسباب النزول وليس أي مشكل آخر. فقد أحس المجلس بأن هناك كثافة في الهجوم على المغرب وعلى الوحدة الترابية للمغرب، ولهذا رأى أن من واجبه التدخل لفضح كل من يستخدم خطاب حقوق الإنسان لتحقيق أغراض لا علاقة لها بحقوق الإنسان.

□ طيب، وماذا عن عدم عقد المجلس لاجتماعات خاصة للتداول في ما سمي بـ«سوء الفهم» بين الصحافة المستقلة والسلطات...

لقد ناقش المجلس قضايا الصحافة في عدة مرات، وآخرها كانت قبل أقل من سنة. إذ عقد المجلس ندوة حول موضوع تعديل قانون الصحافة، وذلك بحضور وزير الاتصال وممثلين عن المهنة. الذي حصل أنه بعد أيام قليلة من ذلك اللقاء صدر بيان من فيدرالية الناشرين تقول فيه إنها تفضل أن يتم التداول في موضوع قانون الصحافة بينها وبين وزارة الاتصال، وإنها تفضل أن يبقى المجلس بعيدا عن الموضوع مادام أن النقاش كان منذ سنوات بين المهنيين ووزارة الاتصال.

نحن احترمنا هذا الموقف، لأنه لا مصلحة لنا كمجلس في فرض أنفسنا على أي حد.

ولكن الآن، بعد أن تبين أن الموضوع لم يعالج إلى حد الساعة، ونظرا للتوتر الحاصل حاليا حول الحقل الصحافي، فقد قررنا، في آخر اجتماع للجنة تنسيق أشغال المجلس، عقد خلوة حول الموضوع في القريب العاجل، وسنعلن رأيا مفصلا في هذه المسألة سنطرحه على من يجب أن يطرح عليه.

فلا يجب أن يقال إن المجلس يهتم بقضايا ويهمل أخرى، بل إن كل ما هناك هو أنه يتعامل مع مختلف القضايا بالطريقة التي يراها مناسبة.

□ متى سيدخل المجلس في هذه الخلوة بالضبط؟

● في القريب العاجل، فقط هناك دورة للمجلس هذا الأسبوع، وعلينا أن نتركها تنعقد، ثم بعد ذلك مباشرة سنحدد موعدا لهذه الخلوة.

□ يحتفل العالم هذه الأيام بالذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجمع الكثير من المنظمات الدولية والمحلية على حدوث تراجع وضع حقوق الإنسان بالمغرب؟ ما هو تقييمك لهذا الوضع؟

● إذا أخذنا مثلا منظمة «أمنيستي» الدولية، فهي تسجل في تقريرها جميع الفتوحات التي تمت في ميدان حقوق الإنسان بالمغرب، وتسجل التقدم الحاصل في مختلف الواجهات، بعد هذا فقط تشير في وثيقتها إلى ما تعتبره نواقص أو تعثرا. أسوق أمنيستي كمثال لأبرهن لك أنه ليس هناك، لحسن الحظ، هذا «الإجماع» الذي أشرت إليه. يمكن لكل طرف أن يرى أن هناك جوانب نقص في هذا الجانب أو ذاك، ولكن أعتقد أن الحكم الذي يصدر بخصوص المغرب هو الإقرار بأنه يتميز عن محيطه العربي أو الإفريقي بشكل لا يمكن أن يشكك فيه أحد.

إن الأمر الأكيد بالنسبة إلي هو أنه رغم التحديات والمخاطر التي يشكلها الإرهاب، فإن الخيار الديمقراطي وخيار ترسيخ حقوق الإنسان في البلاد لم يتزعزع. من جهة ثانية، أقول إن المغرب قطع، خلال العشر سنوات الأخيرة، مع عهد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فلا أعتقد أن عاقلا يمكن أن يقول إنه مازالت في المغرب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

نعم، مازالت هناك انتهاكات ولكنها ليس بالجسيمة كما تحدد الأدبيات الحقوقية الكونية هذا المفهوم. هناك انتهاكات فردية، معزولة قد تقع من حين إلى آخر. ومن المفروض أن تعالج مثل هذه الحالات من طرف القضاء، كما هو الحال في البلدان الديمقراطية.

□ ولكن هناك كلام كثير عن وجود معتقل سري بتمارة مثلا...

● نحن نتحدث هنا لغة حقوقية وأي حديث في هذا الإطار يجب أن يكون مدعما بحجج، ويوم يتبين أن هناك فعلا معتقلا سريا يعذب فيه الناس آنذاك يجب أن نأخذ هذا الكلام بجدية.

ومادمنا نتحدث عن مسألة التراجع أو التقدم في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، لنأخذ محطتين. الأولى هي 16 ماي 2003 لما وقعت التفجيرات الانتحارية بالدار البيضاء، وكانت أول تجربة للمغرب في التصدي للإرهاب، وربما لم تتحكم السلطات في رد فعلها بشكل كامل، ولهذا لاحظنا وقوع تجاوزات خاصة في مجال الاعتقالات، فقد كانت هذه الاعتقالات واسعة، وكذلك سمعنا عن حدوث حالات وفاة في ضيافة الشرطة.

المحطة الثانية هي مجموعة بليرج، فباعتراف الجميع، في ما أعتقد، كانت فيها اعتقالات محدودة لم تتجاوز 36 حالة، بينما في المحطة الأولى تم اعتقال المئات، كما أنه تم احترام مدد الحراسة النظرية بشهادات المحامين، كما أنه لم يتم اللجوء إلى التعذيب بشهادة المعتقلين أنفسهم وبشهادات المحامين كذلك.

□ رغم هذا كله مازالت الجمعيات الحقوقية تسجل حدوث حالات اختطاف، وحدث في أكثر من مرة أنه عندما تشير تلك الجمعية إلى حالات اختطاف يتم الإعلان بعد ذلك بأسابيع عن تفكيك شبكة ما...

● إن الإرهاب يطرح مشكلا أخلاقيا وفلسفيا عميقا جدا: ما هو الأمر الأهون، أن يتم خرق القانون بشكل طفيف مثل تجاوز مدة الحراسة النظرية أو شيء من هذا المستوى أم أن يموت العشرات من الأبرياء؟

وأنا كحقوقي أقول، وللي بغا يتخاصم معيا يتخاصم معيا، إن محاربة الإرهاب تفرض نوعا من تليين القيود وتليين المقتضيات القانونية، وهذا

أخبار اليوم المغربية
15/12/09

يبرره اعتبار حقوقي وسام وهو الحفاظ على حياة الناس. وفي هذا المجال بالخصوص لا تجوز المزايدة.

□ كثير من المهتمين بالمجال الحقوقي يقولون إن إنجازات المجلس منذ ولادته الثانية في 2001 لا ترقى إلى ما كان ينتظر منه، ما السبب في ذلك؟

● أش بغيتيني نقول لك؟ إن الظروف لم تسمح في الحقيقة بأن يتناول المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان جميع القضايا الحقوقية المطروحة في البلاد. مثلا في ما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المواطنين، يبقى مجهود المجلس، إلى حد الساعة متواضعا، ولكن لهذا الأمر أعذار مقبولة جدا، فقد فرضت الظروف والمجريات التاريخية على المجلس أن يعطي الأولوية لتصفية موروث الماضي. فقد كان مسلسل المصالحة معقدا جدا وأخذ وقتا طويلا لاسيما أنه أراد، كمجلس أو عبر هيئة الإنصاف والمصالحة، أن يكون مسلسلا متكاملا ويرقى إلى أعلى المعايير الدولية. فلو أن المجلس اكتفى بما تم إنجازه خلال مرحلة الهيئة المستقلة للتحكيم، لكنا انتهينا من الأمر قبل نهاية التسعينيات، وبالتالي كان بمقدور المجلس الانكباب على قضايا أخرى. بيد أنه كان هناك إصرار من الضحايا أنفسهم ومن المعتقلين السابقين ومن الحركة الحقوقية على أن يكون مسلسل المصالحة أكثر شمولية، وهكذا جاءت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة. وكان عمل هذه الهيئة منهكا ولم تكف السنتان اللتان اشتغلت خلالهما الهيئة، وكان ضروريا أن يواصل المجلس الانكباب على هذا الموضوع إلى حدود الساعة.

ويمكنني القول الآن بأننا كدنا أن ننتهي من هذا الموضوع لأن كل توصيات الهيئة قد تمت معالجتها أو على الأقل ملامستها، حيث إن قضية التعويض المادي للأفراد قد انتهينا منها عمليا...

□ ولكن الكثيرين يشتكون من هذه التعويضات ويعتبرونها هزيلة ولا ترقى إلى ما تعرضوا له...

● لم تسلموها إذن؟

لا أعتقد أن المعنيين بالأمر هم أصحاب هذا الكلام وإن كانوا كذلك، فهو كلام مردود، لسبب بسيط. فهيئة الإنصاف والمصالحة كان لها طابع تحكيمي، واستعملت مقاييس دقيقة جدا لتحديد مستحقات كل واحد، وسلمت التعويضات للمعنيين بالأمر، وهؤلاء قبضوا هذه التعويضات، وهذا معناه أنهم قبلوا تحكيم الهيئة. ولا يجوز لأي أحد قبل التعويض أن يعلق بأنه كان هزيلا، علما أن ما أنفقه المغرب لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يعتبر، ومن بعيد، الأهم عالميا. ولعلم من يقولون إن التعويضات هزيلة، أسوق مثال جنوب إفريقيا التي تعد رائدة في هذا المجال، فلم يتسلم فيها أي فرد ولو فلسا واحدا إلى حد الساعة بعد مرور 15 سنة على انتهاء عملية المصالحة هناك، كما أن الأطراف المعنية هناك اتفقت على تحديد سقف للتعويض هو 2000 دولار (حوالي مليوني سنتيم).

□ طيب، ماذا عن التغطية الصحية؟

● إنها مفتوحة لجميع المستفيدين من التعويض ولعائلاتهم، وهذا، في تقديري، لا يقدر بثمن، وربما هي أفضل من التعويض نفسه.

وأضيف كذلك أنه تمت تسوية الوضعية الإدارية لمئات الحالات، ومازالت بعض الحالات عالقة ونحن نتداول بشأنها مع الحكومة، وفي الأسابيع المقبلة سننتهي من هذا الموضوع بشكل نهائي.

□ ولكن هناك تعثر في ما يخص الإدماج الاجتماعي للضحايا...

● بصراحة، نواجه صعوبات بهذا الخصوص لأن الأمر يتعلق في الغالب إما بأناس مسنين أو لا يتوفرون على مستوى دراسي أو يقطنون في مناطق نائية جدا، بالإضافة طبعا إلى الظروف العامة للبلاد التي تعاني من أزمة التشغيل وقلة الموارد المالية. وما يزيد من صعوبة المهمة أن كل حالة تختلف عن الأخرى، وعمليا يتعين البحث عن حل لكل حالة.

أما في ما يخص جبر الضرر الجماعي، تم خلق مشاريع اقتصادية أو لحفظ الذاكرة في المواقع الـ11 التي أوصت بها الهيئة. فهناك مشاريع على وشك أن تكون جاهزة، وهناك دفعة ثانية من المشاريع ستنطلق في يناير وفبراير المقبلين، وسيكون لدينا إذن في المجموع نحو 100 مشروع على الأرض.

□ ولكن ملف مجهولي المصير مازال عالقا...

● بهذا الخصوص، أذكر بأن هيئة الإنصاف والمصالحة وضعت قائمة تضم ما بين 700 و800 حالة، وهذا العدد يساوي ضعفي عدد الحالات التي وردت على قوائم كل الجمعيات الحقوقية. وقد سوت الهيئة نفسها ملفات أغلب هذه الحالات. وحتى الحالات الـ66 التي ظلت عالقة، تم التوصل إلى كشف مصيرها، ولم تعد عالقة سوى بعض الحالات لا يتعدى عددها 9 حالات.

□ كان المجلس قد تعهد بالقيام بتحليل الحمض النووي للعديد من حالات مجهولي المصير، لماذا لم يتم الإعلان عن نتائج هذه التحاليل وقد مرت الآن ثلاث سنوات؟

● إن الناس يعتقدون خطأ أن الأمر يتعلق بتحاليل بسيطة مثل تلك التحاليل الطبية التي يقوم بها المرء وتظهر نتائجها بسرعة. إن تحليل الحمض النووي مسلسل طويل ومرهق تتحكم فيه عدة عوامل، مثل حالة الرفات والتربة التي وجد فيها والمناخ وغيرها من العوامل التي تصعب كثيرا هذا الأمر.

ومع ذلك، نحن ننتظر التوصل هذه الأيام بالأجوبة النهائية في هذا الموضوع.

□ يتضمن التقرير الختامي للهيئة كذلك توصيات تخص الإصلاحات المؤسساتية، وفي مقدمتها الإصلاحات الدستورية، لماذا لم يتناول المجلس هذا الموضوع بعد وقد مرت أربع سنوات على هذه التوصيات؟

● يجب أن يفهم الجميع أن هذه التوصية ليست موجهة إلى المجلس وحده، بل هي موجهة إلى الأمة كلها. وموضوع الدستور ليس من اختصاص المجلس بل من اختصاص الأحزاب السياسية والسلطة.

مع ذلك نحن نتناول هذا الأمر بشكل غير مباشر، وهناك ثلاث توصيات مهمة في التقرير الختامي لها حمولة دستورية، وهي إصلاح القضاء وإصلاح القانون الجنائي

أخبار اليوم المغربية
15/12/09

والحكامة الأمنية. وليس من مهام المجلس تغيير الدستور، بل مهمته هي تقديم مقترحات في هذه المجالات الثلاثة. وعلى الأطراف الأخرى استثمار هذه الإصلاحات وتحديد وقت إصلاح الدستور.

في ما يخص القضاء، وضعنا مذكرة مفصلة في الموضوع، وقد أخذت بعين الاعتبار في الخطاب الملكي الذي خصص لإصلاح القضاء في الصيف الماضي. الآن الملف في يد الحكومة.

أما في ما يتعلق بالقانون الجنائي، فقد قام المجلس بمراجعته بشكل شامل، وخرجنا بعدد من الخلاصات والملاحظات والمقترحات، وبلغنا هذا إلى الجهة المعنية، وهذا الملف بدوره في يد الحكومة، وهي مقبلة على عرض مشروع قانون جنائي معدل على البرلمان...

□ ولكن هناك تأخر ملحوظ في ما يخص الحكامة الأمنية ومراقبة الأجهزة...

● هذا صحيح، حنا معطلين فيها شويا، نحن نشتغل على هذا الملف منذ مدة واستغرق ذلك وقتا طويلا بالفعل...

□ لماذا؟

● هي فقط قضية تدبير وقت. ولكن سنقدم في الأسابيع المقبلة بهذا الشأن مذكرة متكاملة ستسمح بالحد الأدنى لمراقبة الأجهزة الأمنية وتحسين الحكامة الأمنية.

□ ما الذي يمنع أن يتدخل المجلس في ملف الإصلاح الدستوري بصفة استشارية؟

● الدستور ذو طبيعة سياسية، وهو متروك للقوى السياسية، والسلطات السياسية للبلاد هي التي تحدد وقت إصلاحه وطريقة إصلاحه أو تعديله.

□ تشتكي الجمعيات الحقوقية من كون المجلس وضع على الرف «الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان» التي أوكلت إليه مهمة تفعيلها منذ ثلاث سنوات...

● لا لم توضع على الرف. الذي وقع هو أنه لم يكن ممكنا أن يكون الإطار الذي أشرف على صياغة الأرضية هو نفسه المشرف على تنفيذها. ولتشكيل إطار جديد يتكفل بتنفيذ هذه الأرضية تطلب الأمر وقتا طويلا، خاصة اختيار ممثلي المجتمع المدني. وأبشرك بأن الاجتماع الأول للجنة الإشراف سينعقد يوم الثلاثاء 15 دجنبر(اليوم)، وسننطلق في عملنا.

مـــأزق قضيـــة بـــن بركـــة

□ لماذا لا يتدخل المجلس في قضية المهدي بن بركة؟

● سأقول لك ما قلته للإخوان في الاتحاد الاشتراكي وعائلة بن بركة ومحامي هذه العائلة. كان يجب أن تكون قضية المهدي بن بركة خارج نطاق عمل هيئة الإنصاف والمصالحة منذ البداية لسبب بسيط هو أنها كانت بين يدي القضاء. أما القضايا الأخرى فلم تكن مطروحة على القضاء، وكانت بالتالي من اختصاص العدالة الانتقالية التي جسدتها الهيئة وإلى حد ما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ومادامت القضية بين يدي القضاء، فليس من دورنا عرقلة القضاء بل مساعدته. وتقول التوصية التي تتعلق بهذه الملف في التقرير النهائي للهيئة: يجب الاستمرار في التحريات وتيسير الإنابات القضائية. والإنابات القضائية لسنا مسؤولين عنها، بل المسؤول عنها هو السلطة التنفيذية.